اقتصاد

الصين تدشن خط نقل مع السودان

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

وقعت الخطوط البحرية السودانية واتحاد الغرف التجارية بالخرطوم وشركة غرين رود الصينية مساء الأحد على اتفاق يقضي بتشغيل خط نقل ملاحي مع الصين قد يفتح الباب أمام زيادة التبادل التجاري بين الخرطوم وبكين. وقال المدير السابق لهيئة الموانئ البحرية كابتن أونور محمد آدم لـ«العربي الجديد» إن تدشين الخط الملاحي يعتبر إضافة للاقتصاد السوداني والموانئ، ويؤدي لتقليل تكلفة النولون التي ارتفعت منذ الإغلاق الأول لميناء بورتسودان عبر مجلس نظارات البجا والعموديات المستقلة بنسبة تجاوزت الـ10% بأعلى من تكلفة النولون بالموانئ المصرية والصينية، مؤكداً أنّ الخط يبدد مخاوف التعامل الخارجي مع الموانئ السودانية ويجدد الثقة فيها. وشدد المحلل السوداني المختص في الشأن الصيني محمد عبد العزيز في حديثه لـ «العربي الجديد» على أهمية الخط في تقصير المسافات في نقل البضائع، غير أنّه «يصبح غير مجدٍ في ظل عدم تحديث الموانئ وغياب الاستقرار السياسي في السودان» على حد قوله. وشرح ضرورة الاستفادة من الصين من خلال خطة استراتيجية تتضمن مبادرة «الحزام والطريق» والتي قال إنها لم تجد الدراسة الكافية من الجانب السوداني للاستفادة من الفرص التي توفرها، مشيراً إلى إمكانية أن يلعب السودان دوراً فاعلاً بحكم موقعه الجغرافي الاستراتيجي في المبادرة، وأن يكون حلقة وصل بين أفريقيا والصين عبر موانئ حديثة ومتطورة وشبكة سكك حديدية تصل من أقصى الشرق لأقصى الغرب وتدشين مجمعات صناعية. وشدد على أنه لن يستفاد من الخط الجديد إلا في ظل استراتيجية للسودان تتعلق بالتنمية والنهوض حتى لا يعمق عجز الميزان التجاري في البلاد لصالح السلع الصينية. ويهدف الاتفاق الذي تم توقيعه الأحد مع الشركة الصينية للاستفادة من فتح وتشغيل خط نقل ملاحي مع الصين، في تبسيط عمليات نقل وإيصال السلع والبضائع السودانية للصين، وللموانئ القريبة منها مثل موانئ إندونيسيا، والفيليبين وغيرها من الموانئ وخفض تكلفة الصادرات وتسهيل سرعة وصولها للموانئ المستهدفة، وتسريع شحن البضائع الواردة من هذه الموانئ لميناء بورتسودان. وقالت رئيسة اتحاد الغرف التجارية السوداني، وفاق صلاح، إن الاتفاق مع الشركة الصينية تضمن اعتبار السودان المركز اللوجستي لعبور الشحنات والبضائع للبلاد المجاورة والدول المغلقة غير المشاطئة، مؤكدة أهمية توقيت الاتفاق لتجاوز الخلل العالمي في سلسلة النقل والإمداد بسبب الأزمة الأوكرانية الروسية والزيادة الكبيرة التي طرأت على تكلفة الشحن عبر الشركات الملاحية العالمية، لافتة إلى أن الاتفاقية من شأنها تخفيف تكلفة الشحن بما ينعكس إيجاباً على تحقيق وفرة للسلع والبضائع وخفض أسعارها.

وقال الخبير المختص في شؤون الموانئ بالبحر الأحمر عبد القادر باكاش لـ«العربي الجديد» إن افتتاح الملاحة مع الصين ضرورة حتمية لغياب الخطوط الملاحية الوطنية بالسودان، مشيراً إلى وجود توكيلات محلية ملاحية تعمل لصالح شركات عالمية من بينها الصين، لكن وجود خط ملاحي مع شركة غرين رود الصينية وغيرها ببورتسودان يعيد الألق المفقود للملاحة والموانئ السودانية.

انتعاش مبيعات سيارات هيونداي الكهربائية

سجلت شركة «هيونداي موتور» الكورية الجنوبية أعلى مبيعات للسيارات الكهربائية في إندونيسيا الشهر الماضي، حسبما أفادت جمعية صناعة السيارات الإندونيسية أمس الأحد. وباعت شركة «هيونداي» 195 سيارة كهربائية من طراز «آيونيك 5» (IONIQ 5) في إندونيسيا في مايو/ أيار، وفقا للجمعية. وحسب وكالة أنباء كوريا الجنوبية (يونهاب)، قالت الجمعية إن «هيونداي» استحوذت على 98% من إجمالي 200 وحدة من مبيعات السيارات الكهربائية في مايو/ آيار. وقالت الجمعية أيضا إن مبيعات «هيونداي» من السيارات الكهربائية وصلت إلى 333 سيارة في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مايو، وهو ما يمثل 92% من إجمالي مبيعات السيارات الكهربائية في تلك الفترة، والتي بلغت 363 سيارة.

(فرانس برس)

لقطات

ارتفاع تجارة السعودية مع دول الخليج

سجل التبادل التجاري بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً خلال أول 4 أشهر من عام 2022 بنسبة 37,4% على اساس سنوي. وارتفعت قيمة التجارة البينية للمملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لإحصائية تستند لأحدث بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية إلى 67,57 مليار ريال سعودي (18,02 مليار دولار) في أول 4 أشهر من العام الجاري، مقابل 49,19 مليار ريال (13,12 مليار دولار) في الفترة المماثلة من عام 2021.

وزادت تجارة المملكة مع كل دول مجلس التعاون الخليجي في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022، وجاءت الإمارات العربية المتحدة في الصدارة حيث اقتنصت 54,5% من تجارة السعودية خليجياً خلال تلك الفترة.

محكمة مصرية تنصف عمال «بيتونيل»

قررت محكمة غرب الإسكندرية، في مصر، رفض الدعوى المقدمة من إدارة شركة النيل للمواد العازلة (بيتونيل) بفصل ثلاثة من عمال الشركة وحكمت باستمرارهم في عملهم مع إلزام الشركة المدعية بصرف مستحقات العمال وإلزامها بالمصروفات وأتعاب المحاماة. ترجع الأزمة إلى 19 فبراير/ شباط الماضي عندما فوجئ العمال بإدارة الشركة تمنعهم جميعاً من دخول مقر العمل بالشركة، مُصدرة منشوراً يقضي بإيقاف العمل في الشركة.

وتحسباً لادعاء الإدارة امتناعهم عن العمل قام العمال بتحرير محاضر إثبات حالة بأرقام 1991 لسنة 2022 إداري الدخيلة، ومحضر ملحق رقم 122 لسنة 2022 إداري الدخيلة، ومحضر ملحق آخر برقم 4 لسنة 2022 إداري الدخيلة.

البحرين: ترسية مشاريع لبرنامج التنمية الخليجي

أكدت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بدولة البحرين ترسية مشاريع ضمن برنامج التنمية الخليجي بقيمة تبلغ نحو 75 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الجاري. وذكرت الوزارة في تقرير رسمي أن المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي شهدت تقدماً خلال الربع الأول من العام الجاري مع ترسية مشاريع بقيمة 75 مليون دينار.

وارتفع إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها نحو 2,26 مليار دينار، بزيادة 3% عما كانت عليه في نهاية الربع الرابع من عام 2021. وذكرت انه تمت ترسية عقود لمشاريع شبكة نقل المياه للمشاريع الإسكانية في المحافظة الجنوبية ومدينة شرق الحد ومدينة سلمان، وعقد مشروع إنشاء محطات نقل الكهرباء والماء لمشروع الرملي الإسكاني.

50 مليار دولار عوائد الاحتلال من تصدير الغاز لأوروبا

غزة ـ **صالح النعامي**

قال مدير عام شركة نيومد إنيرجي التي تحوز 45% من أسهم حقل ليفيتان، يوسي أبو، إنّ تطبيق اتفاق تصدير الغاز إلى أوروبا عبر مصر سيدرّ على خزانة الاحتلال الإسرائيلي عائدات بنحو 50 مليار دولار.

وفي مقابلة مع صحيفة يسرائيل هيوم، أضاف أبو أنّ إسرائيل ستصبح قريباً «مصدر غاز طبيعي كبيراً لأوروبا» لافتاً إلى أنّ الغاز الطبيعي «بات ذخراً اقتصادياً كبيراً جداً لإسرائيل». وتوقع مدير عام شركة نيومد إنيرجي أن تصدّر إسرائيل قريباً الغاز إلى آسيا، بعد نقله إلى مصر في أنابيب وإسالته في مرافق إسالة مصرية.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ المسؤولين الإسرائيليين يشيرون إلى دور احتياط الغاز في تقليص سعر استهلاك الكهرباء بالنسبة للمستوطنين في إسرائيل. وأضاف أبو أنّ «أزمة الطاقة العالمية زادت من قيمة الغاز الطبيعي الإسرائيلي بشكل كبير، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل، بل أيضاً للإقليم بأسره، وبشكل خاص لكلّ من مصر والأردن» مشيراً إلى أنّه لو لم تُكتشف حقول الغاز، لزادت كلفة الكهرباء لكلّ مستوطن بـ60% مما هي عليه حالياً.

ولفت إلى أنّ ما تشهده أوروبا عكس ما يحدث في إسرائيل، مشيراً إلى زيادة بنسبة 300% طرأت على تكلفة إنتاج الكهرباء في القارة العجوز، لأنّ أسعار الغاز الطبيعي قفزت بشكل جنوني. وقال إنّه في الوقت الذي تبلغ قيمة وحدة الغاز في إسرائيل بين 4,5 و5 دولارات، فإنّها تبلغ في أوروبا 30 دولاراً.

واعتبر أنّ إسرائيل «من أرخص دول العالم» بالنسبة لسعر الغاز الطبيعي، وهذا أفضى إلى تقليص قيمة إنتاج الكهرباء بالنسبة للمستوطنين فيها، مشدداً على أنّ استخراج الغاز من حقلي تمار وليفيتان عزز من مكانة إسرائيل في المنطقة، وجعلها «قوة إقليمية في كلّ ما يتعلق بإنتاج الطاقة».

وحسب أبو، فإنّ إسرائيل ستصبح مصدر غاز كبيراً لأوروبا، على الرغم من أنّه لا يمكنها أن تكون بديلاً عن روسيا كمصدر رئيس للغاز.

وأوضح أن توجه أوروبا للاستغناء عن الغاز الروسي سيجعل إسرائيل تتنافس مع دول أخرى على تزويد هذه القارة بما بين 70 و80 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، مشيراً إلى أنّ إسرائيل ستنضم إلى كلّ من الولايات المتحدة وقطر كدول مرشحة لتصدير هذه الكمية.

أوروبا المأزومة... بوتين يتفرج

مصطفى عبد السلام

تنزلق أوروبا بسرعة نحو أزمة طاقة حادة ربما لم تمر بها منذ الحرب العالمية الثانية، أزمة تتفاقم يوما بعد يوم، وقد تتسع لتتحول إلى أزمة اقتصادية، خاصة مع تحول الغاز إلى سلعة نادرة، وتداعيات استمرار حرب أوكرانيا، وموجة التضخم وما أفرزته من قفزات في أسعار النفط والغاز.

ويبدو أن رقعة الأزمة مرشحة للاتساع في ظل إصرار كل طرف على موقفه وعدم وجود بوادر حل للحرب، فأوروبا التي تقف الولايات المتحدة ومجموعة السبع خلفها تصر على سياسة «تصفير» النفط والغاز الروسيين والاستغناء عنهما كلية قبل نهاية العام، والهدف هو محاولة ضرب الاقتصاد الروسي وتجفيف مصادر تمويل الحرب، وتحويل روسيا لاحقا إلى دولة هشة اقتصاديا ليست لديها القدرة على ابتلاع المزيد من أراضي الجمهوريات السوفييتية السابقة.

وفي المقابل، حولت روسيا سلعها وحبوبها ومصادرها من الطاقة إلى أسلحة فتاكة في وجه الغرب، بما فيها القمح والغاز والنفط، وتلعب موسكو بهذه الورقة، حتى لو أظلمت أوروبا وانهار قطاعها الصناعي، وجاع العالم كله ما عدا الدول الصديقة من وجهة نظر بوتين.

أوروبا في موقف لا تحسد عليه، صحيح أن روسيا متضررة اقتصاديا بشدة بسبب العقوبات الغربية القاسية، وتراجع صادراتها النفطية، وضياع مليارات الدولارات على خزانتها بسبب اللجوء إلى سياسة النفط الرخيص، لكن في المقابل، فإن الوضع أسوأ داخل القارة العجوز، التي باتت تقع بين نارين، نار مواصلة حصار موسكو اقتصاديا لوقف سياستها التوسعية، ونار القبول بالأمر الواقع في أوكرانيا وإعلان بوتين النصر.

في ظل هذا المأزق، يجتمع قادة مجموعة السبع في ألمانيا هذه الأيام لبحث التعامل مع واحدة من أخطر الأزمات التي تمر بها القارة، وتكاد تعصف باقتصاداتها ورفاهية مواطنيها، خاصة مع قفزات أسعار الغاز والأغذية وفواتير الكهرباء، كما خرجت تصريحات متشائمة عن القادة الأوروبيين في قمة بروكسل يوم الجمعة.

صحيح أن القادة تعهّدَوا بتكثيف جهودهم لتقليل اعتمادهم في مجال الطاقة على روسيا، التي بدأت بالفعل في خفض شحنات الغاز مثيرةً مخاوف من «شتاء صعب»، لكن التصريحات الصادرة عن هؤلاء تنذر بكارثة، وتؤكد أن القارة على أعتاب إعلان «حالة الحرب الاقتصادية»، مع عدم وجود بديل سريع للغاز والنفط الروسيين، وعدم نجاح سياسة تنويع واردات الغاز منذ فبراير، والتردد في اتخاذ الخطوة التالية في الصراع مع موسكو، وهي المقاطعة الكاملة لمصادر الطاقة الروسية، قبل أن يباغت بوتين الجميع ويفرض حظراً كاملا على تصدير الغاز لأوروبا.

متفرقات اقتصادية

3 بدائل لدعم الوقود في ليبيا

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

عاد اقتراح رفع الدعم عن الوقود في ليبيا، وذلك من أجل المساعدة في سد جانب من الفجوة المتزايدة بين الإنفاق والعائدات لدى الحكومة والحد من أزمة مالية خانقة تعني منها البلاد.

وفي هذا السياق، وضعت وزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية 3 بدائل لاستبدال دعم الوقود بالدعم النقدي، الأول يشمل توفير دعم نقدي للمواطنين، والثاني توفير شبكة أمان اجتماعي مقابل تحرير الأسعار، والثالث استبدال دعم الوقود بشكل جزئي.

وقدرت الحكومة الدعم النقدي للفرد بقيمة 832 ديناراً ليبياً سنوياً (نحو 173 دولاراً)، وبلغ استهلاك الوقود يومياً نحو 220 ألف برميل، ما يعادل 77 مليوناً سنوياً، وبلغ استهلاك الفرد 22 لتراً يومياً، وفق بيانات رسمية.

وأوضحت الدراسة، التي حصلت «العربي الجديد» على نسخة منها، أن فاتورة دعم الوقود تبلغ 3 مليارات دولار سنوياً، مشيرة إلى أن ظاهرة التهريب سوف تستمر نظراً لأن سعر الوقود المحلي أرخص من دول الجوار. وفي ما يخص البديل الأول بتوفير الدعم العيني للسلع «الدعم السعري للسلع» يرتكز على توفير سلع معينة بأسعار مخفضة لمحاربة حالات التضخم وتأتي عبر برامج دعم الغذاء، والطاقة والخدمات، بحيث يتم الدعم المرشد للطاقة، وهي عبارة عن تخفيض وتوزيع حصص محددة من السلع بأسعار تقل على الأسعار السائدة في السوق عبر كوبونات الغذاء.

وأما البديل الثاني فيشمل شبكة الأمان الاجتماعي عبر استقطاع جزء من الإيرادات الناتجة عن بيع الوقود بالأسعار المحررة للتنمية، واستخدامه في دعم القطاع الخاص مع تشجيع الباحثين عن العمل في الحصول على فرص توظيف، فيما تتم مراعاة الآثار التضخمية نتيجة ارتفاع دخول الأفراد.

ويشمل البديل الثالث استبدال دعم الوقود بشكل جزئي ودفع مقابل المواطنين بسعر لتر يتراوح من 0,15 قرش إلى نصف دينار كمرحلة أولى ويحصل المواطن على دعم جزئي سنوي بقيمة 414 ديناراً، ويهدف هذا المقترح إلى تقليل عملية الاستهلاك.

وقالت مصادر إن هناك ميزات تتركز على الرفع التدريجي لأسعار الوقود، إذ يراعي التغيير العام في الأسعار ويحقق وفرة مالية للمواطنين، ومن جانبه، يرى رئيس قسم الاقتصاد بالجامعة المفتوحة يوسف يخلف، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن رفع أسعار الطاقة سيكون له تأثير على كافة الخدمات والسلع بالبلد وستتدحرج مثل كرة الثلج.

وأضاف أن البديل النقدي سوف يكون أقرب البدائل في تغطية أية زيادات في الأسعار، محذراً من تحكم السوق السوداء في اقتصاد البلد، وذهاب الأسواق إلى تضخم جامح.

ومن جهته، يتفاءل المحلل الاقتصادي عبد الناصر الكميشي بالخطوة التي اتخذتها الحكومة بشأن توفير بدائل للدعم النقدي. وقال لـ«العربي الجديد»: رفع الوقود إجراء مهم ومطلوب إذ أن الطبقة الفقيرة لا تستفيد منه وجزء كبير يذهب إلى التهريب مع نقص السلعة في مناطق الجنوب والنائية تصل إلى أشهر.

فاتورة دعم الوقود تبلغ 3 مليارات دولار سنويا (فرانس برس)

ارتفاع إيجار السيارات يُرهق المغاربة

بعدما تراجع طوال عامين، عاد الطلب بقوة على استئجار السيارات في المغرب

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

يتجاوز الطلب على استئجار السيارات العرض الذي تتوافر عليه الشركات المغربية العاملة في القطاع، في الفترة الأخيرة. ذلك سيتأكد أكثر مع عودة المغتربين المغاربة والسياح في الصيف وبداية موسم الإجازات السنوية للأسر، حسب مراقبين.

ويتجلى أنّه بالإضافة إلى الأسر المقيمة، يميل مغتربون إلى استئجار سيارات عند حلولهم في المملكة من أجل السفر إلى المدن الساحلية في الفترة الممتدة بين يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول، ما يرفع الطلب الموجه إلى قطاع تأجير السيارات. وأطلق المغرب حملة «مرحبا» اعتباراً من بداية يونيو/ حزيران الجاري وحتى الخامس عشر من سبتمبر/ أيلول المقبل، وستشهد هذه الفترة عودة المغتربين بعد استئناف الرحلات الجوية، إثر تخفيف التدابير الاحترازية. وينتظر أن تساهم عودة حوالى ثلاثة ملايين من المغتربين المغاربة، خصوصاً الآتين من أوروبا في إنعاش القطاع السياحي في الصيف، بعد عامين من الركود. ويعتقد عاملون في القطاع أنّ وكالات تأجير السيارات لن تكون قادرة على تلبية الطلب الكبير، بعد عامين من التراجع الناجم عن الحجر الصحي وإغلاق الحدود في فترات اشتداد انتشار الفيروس، حيث تراجع الطلب من قبل المقيمين والمغتربين في صيف العامين الماضيين. وانعكس ارتفاع الطلب في الفترة الأخيرة على الأسعار. هذا ما لاحظته «العربي الجديد»، إذ انتقل سعر إيجار بعض السيارات من حوالى 25 دولاراً في اليوم إلى نحو 40 دولاراً.

ويسجل المغترب حسن صلحي، في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه اتصل بوكالات تأجير سيارات من أجل تأمين سيارة للسفر مع أسرته في الصيف عند العودة إلى المملكة من ألمانيا، إذ لم تعد تقبل بتأجير سيارة ليوم واحد، حيث يؤكد أنّه لاحظ أنّ بعض الوكالات تشترط استئجار السيارات لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام. ويعتبر صلحي أنّ السعر الذي تطلبه تلك الشركات يتحدى القدرة الشرائية لأغلب المغتربين الذي سيعودون في الصيف الحالي، علماً أنهم تحملوا زيادة كبيرة في أسعار تذاكر النقل الجوي، ما يجعل تكلفة السفر هذا العام جد مرتفعة.

ويؤكد مسؤول الاتفاقيات التجارية، بجمعية اتحاد أرباب وكالات تأجير السيارات بالمغرب، حنين مروان، أن الأسعار يحددها العرض والطلب، مؤكداً أن الطلب سيرتفع في الشهرين المقبلين. ويوضح مروان في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ ترقب عدم استجابة العرض للطلب، يعود إلى كون مساعي وكالات تأجير السيارات في زيادة أسطولها في الأشهر الأخيرة لم تتكلل بالنجاح، باعتبار أنها واجهت صعوبة في ذلك، بسبب عدم توافر ما يكفي من المركبات الجديدة.

ويعزى ذلك، حسب مروان، إلى أن الشركات المصنعة للسيارات تعاني من تراجع الإنتاج منذ عامين بسبب عدم توافر الرقائق الإلكترونية في قطاع السيارات، مضيفاً أنّ أسعار السيارات ارتفعت في الأشهر الأخيرة. ويشير فاعلون في تأجير السيارات إلى أنّ وكالات عاملة في القطاع كانت على حافة الإفلاس، في ظلّ توقف النشاط بسبب الجائحة، ما اضطرها إلى بيع جزء من أسطولها من السيارات بهدف الحدّ من الخسائر التي تكبدتها في تلك الفترة، والتي لم تتعاف منها.

عودة المغتربين والسيّاح صيفاً أبرز أسباب انتعاش السوق

تحقيق

تشهد أسواق الماشية ضعفاً في الإقبال في دول عربية عدة، وسط قفزات في الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين. ورغم ذلك، يأمل التجّار زيادة المبيعات وتحريك الأسواق مع استلام الموظفين رواتب شهر يونيو الجاري واقتراب عيد الأضحى، ويسعى ملايين المواطنين إلى شراء الأضاحي أو عدد من كيلوغرامات اللحوم لإسعاد أفراد أسرهم بالوجبة التي اعتادوها في مثل هذه المواسم، وأرجع تجّار موجة غلاء الأضاحي إلى زيادة تكلفة الأعلاف والنقل

ارتفاع الأسعار يسرق فرحة الأضاحي

تونس، الجزائر، القاهرة، الخرطوم
العربي الجديد

اقترب عيد الأضحى، في ظل موجات غلاء متصاعدة لأسعار الأضاحي واللحوم، وسط شكاوى التجّار من ارتفاع تكلفة الأعلاف والنقل، ورغم ذلك، ما زالت الآمال معلقة من أجل زيادة المبيعات، خلال الفترة المقبلة، مع حصول الموظفين على رواتب شهر يونيو/ حزيران الجاري. وفي هذا السياق، رصدت «العربي الجديد» أوضاع أسواق الماشية وآراء التجّار والمستهلكين والإجراءات الحكومية في كل من تونس ومصر والسودان والجزائر كنماذج لما يحدث في باقي أسواق الدول العربية.

تونس، ضعف الإقبال

رغم اقتراب عيد الأضحى، لا تزال أسواق الماشية في تونس تشهد ضعفا في الإقبال مع توقّعات أن ترتفع وتيرة الشراء بعد صرف رواتب شهر يونيو/ حزيران الحالي وتحسّن العرض، حيث لا يزال العرض محتشما في أغلب المحافظات.

ويمارس مربو الماشية والتجار بدورهم سياسة جسّ النبض مؤجلين تحسين عرض المواشي إلى الأيام الأخيرة التي تسبق العيد، حيث يرتفع الإقبال على الأسواق ويزيد الطلب مهما كانت الأسعار، نتيجة تمسّك التونسيين بإحياء شعيرة الأضحى رغم وضعهم الاقتصادي الصعب. وتسعى الهياكل المهنية للمربين، بالتشارك مع وزارات الإشراف، إلى السيطرة على الأسعار باعتماد آلية بيع المواشي بالميزان اعتمادا على سعر مرجعي يحدد من قبل الطرفين.

وهذا العام، قررت الأطراف المتدخلة في مجال تربية الماشية اعتماد سعر مرجعي لبيع أضاحي العيد بسعر 14 دينارا (الدولار = نحو 3 دنانير) للكيلوغرام، خروف حيّ، لجميع أصناف الخراف في نقاط البيع بالميزان المنظمة مقابل 13 دينارا للعام الماضي. وقال مدير وحدة الإنتاج الحيواني بمنظمة المزارعين منوّر الصغيري إن الهياكل المهنية، بالاتفاق مع الدوائر الرسمية لوزارة التجارة، عملت على ضبط سعر مرجعي مجزٍ للمربين الذين يعانون من تزايد الكلفة الناتجة عن قفز أسعار الأعلاف إلى مستويات قياسية. وأكد الصغيري لـ«العربي الجديد» أن الزيادة بدينار واحد في سعر كلغ لحم الأضحية ستترتب عنه زيادة في السعر الإجمالي ما بين 50 و150 دينارا، وذلك حسب وزن الأضحية. وأوضح من جانب آخر أن أسعار الأعلاف المركبة الموجهة لتسمين الأغنام شهدت ارتفاعا غير مسبوق بنحو 40 بالمائة، وهو ما يعادل 270 دينارا في الطن الواحد. وقدّر الصغيري حجم القطيع الجاهز للعرض خلال عيد الأضحى بـ1,5 مليون أضحية، في حين تقدّر حاجيات السوق وفق الأرقام المسجلة في المواسم الماضية نحو 700 ألف أضحية.

والعيد هو موسم المبيعات الأكبر لمربي الماشية، حيث تسجل سوق تونس تراجعا في استهلاك لحم الضأن نتيجة الغلاء وتراجع الدخول. ويمثل الأضحى المناسبة الوحيدة لاستهلاك اللحوم الحمراء بالنسبة لشريحة واسعة من التونسيين. وفقراء تونس وطبقاتها المتوسطة هم الأكثر تشبثا بأضحية العيد مقابل تراجع الاقبال عليها لدى الأسر ذات الدخل المرتفع، التي يكون شراء اللحوم الحمراء أمرا متاحا بالنسبة إليها على مدار السنة. وتتدخل الدولة في تعديل سوق الأضاحي سنويا عبر شركة اللحوم الحكومية، التي توفر عرضا كبيرا من الأضاحي في نقاط بيع منظمة.

مصر، قفزة في الأسعار

سجلت أسعار لحوم الأضاحي هذا العام في مصر ارتفاعات بنسب تخطت 30 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حسب مستهلكين وتجّار، إذ ارتفع سعر اللحم البقري من 60 جنيهًا للكيلو القائم إلى 78 جنيهًا، والجاموسي من 54 جنيهًا إلى 68 جنيهًا، والضأن من 60 إلى 85 جنيهًا (الدولار = نحو 18,56 جنيها)، مع تراجع ملحوظ في نسبة المعروض بالمقارنة بالموسم الماضي.

وعزا عضو الشعبة العامة للحوم بالاتحاد العام للغرف التجارية، محمد شهاب، ارتفاع أسعار اللحوم إلى سبب رئيسي مرتبط بارتفاع أسعار الأعلاف، ما أدى إلى خروج شريحة كبيرة من المنتجين من السوق نتيجة الخسائر التي تعرضوا لها، باستثناء أصحاب المزارع الكبيرة، مضيفاً أن انتشار مرض الحمى القلاعية كان له تأثير كذلك على حجم المعروض. وأفاد شهاب في تصريحات، لـ«العربي الجديد»، بأن القوى الشرائية لمستهلكي اللحوم تراجعت بمعدل 50 في المائة عقب ارتفاع الأسعار.

ويكشف الجزار حبيب إسماعيل عن ارتفاع خسائره إلى أكثر من 100 ألف جنيه منذ موسم عيد الفطر وحتى الآن، بسبب ارتفاع أسعار اللحوم بالأسواق نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف بنسب قد تصل إلى 100 في المائة. وأوضح في تصريحات خاصة أن بيع كيلو اللحم الجاموسي عند 150 جنيهًا للكيلو في المتوسط يمثل خسائر لأي جزّار، فالسعر العادل هو 180 جنيهًا، لكن القوى الشرائية للمستهلك لا تتحمل هذا السعر، فنضطر للبيع بخسارة.

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار اللحوم، مع تراجع القوى الشرائية، انعكس على تراجع أعداد المضحين هذا العام، بمعدلات قد تتخطى 50 في المائة. ويتوقع تاجر المواشي أحمد محمد تراجع أعداد المضحين هذا العام بمعدلات تتخطى 50 في المائة بالمقارنة بالعام الماضي بسبب ارتفاع أسعار اللحوم. وقال محمد لـ«العربي الجديد»: ارتفاع أسعار الأعلاف بنسب تخطت 100 في المائة أضطر الكثير من المربين، وخاصة أصحاب القروض، «مشروع البتلو»، إلى التخلص من قطعانهم في رمضان الماضي، تفاديًا لخسائرهم المتلاحقة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، ما أدى إلى تناقص المعروض من لحوم الأضاحي.

وتستهلك مصر من اللحوم الحمراء سنويا نحو 950 ألف طن، تنتج محليا منها نحو 520 ألف طن، وتستورد 430 ألف طن، فيما قدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء في الشهر بنحو 7,3 كيلوغرامات في السنة، لافتًا إلى أن إنتاج مصر من اللحوم خلال 2020 وصل إلى نحو 512 ألف طن، مقابل 543 ألف طن عام 2019.

السودانيون نحو المقاطعة

دفع الغلاء الكبير في أسعار الأضحية كثيرا من السودانيين نحو مقاطعة الشراء، بسبب محدودية الدخول والأوضاع المعيشية القاسية التي يعانون منها. وقال رب الأسرة خالد محمد الهادي الذي يسكن بمنطقة الدروشاب في الخرطوم بحري، لـ«العربي الجديد»، إن أسعار الخراف مرتفعة كثيرا هذا الموسم، وإنه لن يتمكن من توفير قيمتها لأن راتبه محدود ولا يفي باحتياجات الأسرة الضرورية. وأشار إلى أنه سيقوم في اليوم الأول للعيد بشراء كيلوغرامين من اللحوم الحمراء من الملحمة لأبنائه، لملاحقتهم بالمناسبة وحتى لا يحرمهم من فرحة العيد.

وأشارت الموظفة نهى نجم الدين من الخرطوم، لـ«العربي الجديد»، إلى أنها تعمل في مشغل يدوي، وستضطر لمشاركة أسرة شقيقتها ثمن الأضحية، لعدم قدرتها على الشراء بمفردها لارتفاع أسعارها إلى أرقام فلكية. وقال تاجر الخراف بسوق الحُوي في أم درمان، أكبر سوق للأضاحي بالسودان، الأسبوعي للأضاحي بالسوق من مناطق الإنتاج بشمال دارفور ودارفور الكبرى وكردفان ضئيل، إذ يتراوح ما بين 6 و7 آلاف رأس فقط، مبينا أن السعر يتباين ما بين 75 ألفا و150 ألف جنيه. وقال شرحبيل إن ارتفاع أسعار الأضاحي هذا العام سببه الرسوم الحكومية الاتحادية والولائية العالية وارتفاع تكلفة نقل الماشية من مناطق الإنتاج إلى الخرطوم لارتفاع أسعار الجازولين، ما يضطرنا لزيادة الأسعار للمواطن حتى لا نتعرض للخسائر. وقال التاجر بسوق قندهار للمواشي في أم درمان عبد الله محمد صالح، لـ«العربي الجديد»، إن أسعار الخراف تتراوح ما بين 80 ألفا و200 ألف جنيه للرأس الذي يزن ما بين 30 و35 كيلوغراما.

اللحوم المجمدة في الجزائر

ومع اقتراب عيد الأضحى، دفع ارتفاع أسعار الأضاحي واللحوم الحمراء المحلية في الجزائر المواطنين إلى توجيه نداء للحكومة، من أجل إلغاء توقيف استيراد اللحوم المجمدة، المُطبق منذ يناير/كانون الثاني، كون اللحوم المجمدة كانت البديل والملاذ بالنسبة للعائلات ذات القدرة الشرائية المتوسطة والضعيفة، بالنظر لسعرها المنخفض مقارنة باللحوم الطازجة.

كانت وزارة التجارة الجزائرية قد أبلغت مستوردي اللحوم المجمدة عدم منح رخص الاستيراد في الوقت الراهن، وذلك في وقت كان ينتظر فيه المستوردون استلام التراخيص الإدارية لإحداث توازن في الأسواق.

وإلى ذلك، يكشف مستورد اللحوم رشيد عميمر، لـ«العربي الجديد»، أن «وزارة التجارة فاجأتهم، مطلع يناير/ كانون الثاني المنصرم، برفضها الإفراج عن رخص الاستيراد، مكتفية بالقول إنها لم تفصل بعد في عدد التراخيص ولا الكمية المسموح باستيرادها، وهل سيتم الفصل بين اللحوم المجمدة واللحوم نصف المجمدة المستوردة من إسبانيا وفرنسا وحتى من البرازيل، قبل أن تدرجها، شهر فبراير/شباط، في قائمة المنتجات الممنوعة من الاستيراد لحماية الإنتاج الوطني». وأضاف نفس المتحدث: «كنا نتوقع الإفراج عن رخص الاستيراد حتى نتمكن من تحويل الطلب إلى شركائنا، وبالتالي نضمن توفير كميات معتبرة خلال شهر رمضان المنصرم حتى تستقر الأسعار، لكن الحكومة كانت لها كلمة أخرى».

وإذا كان تذمر المستوردين جاء تحت ضغط انهيار نشاطهم التجاري، فإن الشارع الجزائري بدوره يحمل نفس التذمر من غياب هذا العنصر الغذائي عن مائدته، خاصة أن أسعار اللحوم الطازجة ارتفعت قرابة 30 بالمائة منذ مطلع السنة، خاصة بعد نفاذ اللحوم المجمدة في الأسواق. يقول المتقاعد مقران دريسي، الذي التقته «العربي الجديد» في أحد أسواق العاصمة الجزائرية، إن «اللحوم المجمدة المستوردة كانت البديل بالنسبة للعائلات متوسطة الدخل، لأنها كانت أقل ثمنا حيث لا يتعدى سعرها 800 دينار (8,27 دولارات) للكيلوغرام الواحد، في وقت بلغ سعر الكيلوغرام الواحد المحلي 1500 دينار (14,63 دولارا)». واردف نفس المتحدث قائلا: «ارتفعت أسعار اللحوم الطازجة بشكل كبير مؤخرا بعد غياب المنافسة، وأصبح المربي الجزائري هو من يتحكم في السعر، نتخوف من جنون في الأسعار قبيل عيد الأضحى». في سوق «الحراش» في قلب العاصمة الجزائرية، قال الجزار محمد قيدوم لـ«العربي الجديد» إن «اللحوم المجمدة كانت تشكل تلثي مبيعات الجزارين، بسبب سعرها مقارنة مع اللحوم الطازجة، الآن الجزار بات يشتري اللحوم الحمراء الطازجة مرتين إلى 3 أسبوعيا بسبب تراجع المبيعات مؤخرا بسبب الأسعار المرتفعة».

وحسب تقارير رسمية، كانت الجزائر تستورد سنويا ما يعادل 140 مليون دولار من اللحوم، أي بين 60 و70 ألف طن سنويا من اللحوم المجمدة، وهي نسبة بعيدة عن الطلب السنوي المقدر بحوالي 900 ألف طن. وتعد البرازيل والأرجنتين، بالإضافة لفرنسا وإسبانيا، الدول الأكثر تصديرا للحومها نحو الجزائر، وفق دفتر أعباء وضعته وزارة الفلاحة الجزائرية، تراعى فيه الشريعة الإسلامية في عمليات الذبح.

التجّار يشتكون من زيادة تكلفة النقل والوقود

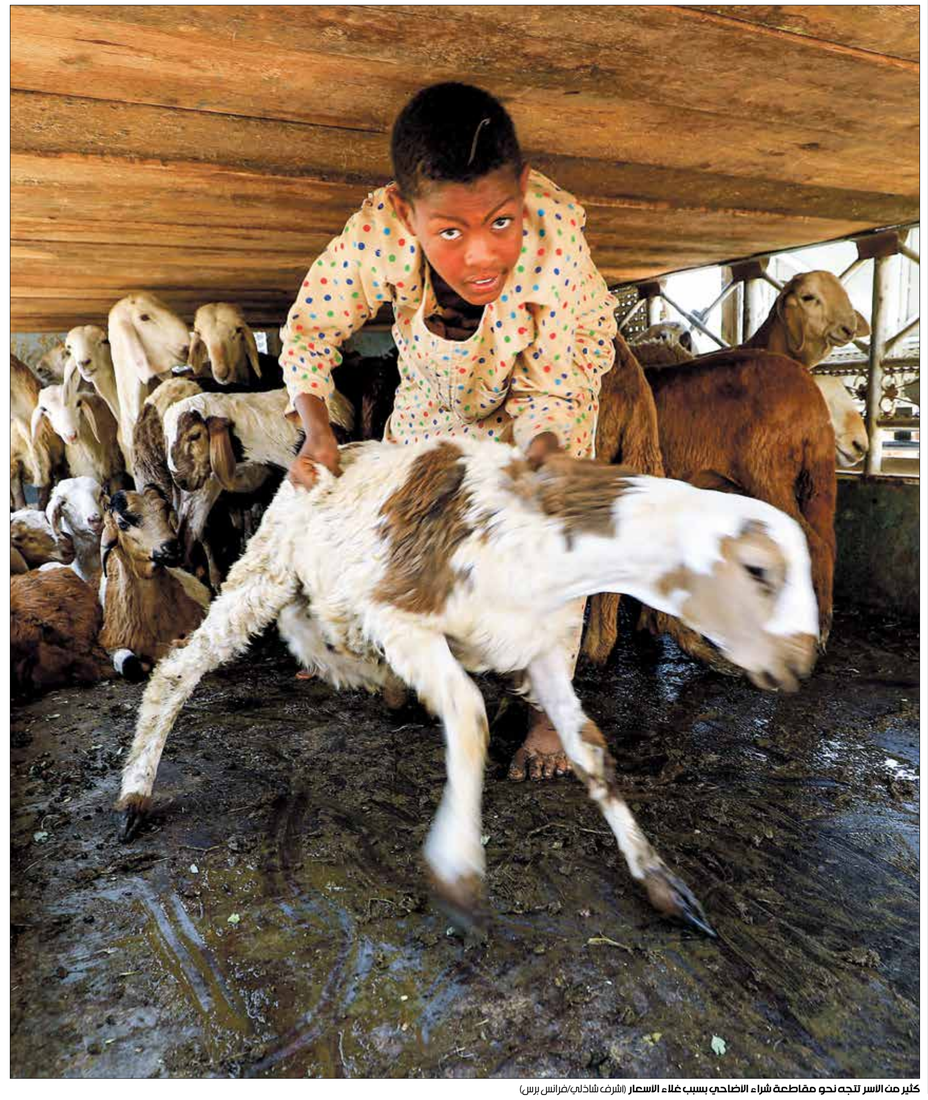
كثير من الأسر تتجه نحو مقاطعة شراء الاضاحي بسبب غلاء الاسعار (أشرف شاذلي/فرانس برس)

لجوء مواطنين إلى اللحوم المجمدة لرخص اسعارها (فرانس برس)

استخدام التطبيقات الذكية

اصبح للتطبيقات الذكية على الجوال بالإضافة إلى مواقع السوشيال ميديا دور كبير في بيع وشراء الاضاحي بدلا من الاسواق التقليدية. ولم يقتصر الامر على لجوء تجّار ومستهلكين إلى هذه الوسائل بل اتجهت جهات رسمية إلى التشجيع على استخدامها من اجل تخفيف الازدحام بالاسواق ايام العيد تجنبا لانتشار فيروس كورونا. وفي هذا الاطار، تشجّع بلدية دبي على سبيل المثال، اعتماد التطبيقات الهاتفية لطلب الاضاحي. وتسعى السلطات في الامارة الخليجية لتفادي الازدحامات في ايام العيد في الاسبوع الثاني من الشهر المقبل والاستعانة بالطلب عن بعد، في وقت تشهد الدولة ارتفاعا جديدا في اعداد الاصابات بفيروس كورونا.

مؤشرات الأسواق

السعودية

أنهى «مؤشر السوق السعودي» جلسة الأحد على ارتفاع بنسبة 1,8% مغلقاً عند 11513 نقطة، وبتداولات بلغت نحو 5,2 مليارات ريال. وجاء ارتفاع السوق السعودي بالتزامن مع صعود الأسواق العالمية وأسعار النفط في عطلة الأسبوع الماضي.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً لأغلب الأسهم المتداولة تقدمها سهم «مصرف الراجحي» بنسبة 2% عند 84,60 ريالاً، وسط تداولات بلغت نحو 5 ملايين سهم بقيمة 400 مليون ريال.

قطر

سجل المؤشر العام لبورصة قطر، أمس الأحد، ارتفاعاً بقيمة 376,48 نقطة، أي ما نسبته 3,20 بالمائة، ليصل إلى 12 ألفاً و129,92 نقطة. وتم خلال جلسة أمس تداول 242 مليوناً و311 ألفاً و115 سهماً، بقيمة 485 مليوناً و433 ألفاً و273,478 ريالاً، نتيجة تنفيذ 10877 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في الجلسة أسهم 39 شركة، بينما انخفضت أسعار 5 شركات.

وحسب (قنا)، بلغت رسملة السوق، في نهاية جلسة التداول، 680 ملياراً و307 ملايين و001 ألف و725,410 ريالاً، مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت 659 ملياراً و723 مليوناً و542 ألفاً و212,890 ريالاً.

عُمان

أغلق مؤشر بورصة مسقط 30 أمس عند مستوى 4118,76 نقطة مرتفعاً بـ 3,63 نقطة وبنسبة 0,09 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت 4115,13 نقطة. وبلغت قيمة التداول مليونين و165 ألفاً و513 ريالاً عُمانياً، مرتفعة بنسبة 7,8 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت مليونين و8 آلاف و801 ريال عُماني. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية انخفضت بنسبة 0,024 بالمائة عن آخر يوم تداول وبلغت ما يقارب من 22,19 مليار ريال عُماني.

الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على ارتفاع مؤشر السوق العام 88,79 نقطة، ليبلغ مستوى 7328,98 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 10,23 في المائة. وتم تداول 238,8 مليون سهم عبر 12171 صفقة نقدية بقيمة 54,7 مليون دينار (نحو 196 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 47,7 نقطة، ليبلغ مستوى 5694,38 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,85 في المائة عبر تداول 148,9 مليون سهم من خلال 6364 صفقة نقدية بقيمة 16 مليون دينار (نحو 57 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 106,9 نقاط، ليبلغ مستوى 8120,65 بنسبة ارتفاع بلغت 1,33 في المائة عبر تداول 89,2 مليون سهم في 5807 صفقات بقيمة 38,6 مليون دينار (نحو 139 مليون دولار).

مال وسياسة

تواجه الهند انتقادات غاضبة من بعض دول مجموعة السبع على خرقها العقوبات الغربية على موسكو، في وقت تسعى واشنطن وحلفاؤها لتجفيف مصادر تمويل الآلة العسكرية الروسية. وتواصل الشركات الهندية شراء الخامات البترولية الرخيصة بنهم شديد

قمة تشديد العقوبات على موسكو

الهند حائرة بين النفط الروسي الرخيص وخسارة الغرب

لندن ـ **العربي الجديد**

بدأت اجتماعات قمة مجموعة السبع التي تضم الدول الصناعية والغنية الكبرى في العالم اجتماعاتها أمس الأحد في منتجع ألما في ألمانيا بتشديد العقوبات على روسيا، حيث أضافت حظر صادرات الذهب إلى قائمة العقوبات الغربية على موسكو. وقال مسؤول أميركي في بداية الجلسة إنّ حظر الذهب يمثل ركيزة أساسية في العقوبات على الصادرات الروسية، إذ إنّ الذهب يمثل دخلاً للخزينة الروسية ويتيح لموسكو فرصة التجارة مع النظام المالي العالمي.

من جانبه، قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إنّه لا بد لزعماء العالم أن يدركوا أنّ هناك ثمناً لدعم أوكرانيا، يشمل ارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء، لكن عليهم أيضاً إدراك أن ثمن السماح لروسيا بالفوز سيكون أعلى بكثير.

وفي حديثه في بداية قمة مجموعة السبع، أمس الأحد، قال جونسون إنّه يتعين على الغرب الحفاظ على وحدته في مواجهة عدوان موسكو، وبالتالي فإنّ القمة ستدرس إلى جانب تشديد العقوبات على موسكو كيفية التعامل مع الدول التي تخرق العقوبات الغربية، وعلى رأسها الشركات الصينية والهندية. وحتى الآن من غير المعروف كيف ستتعامل مجموعة السبع مع الهند التي تعرقل إلى حد ما العقوبات الغربية على روسيا، خصوصاً على صعيد زيادة وارداتها بنحو 25 ضعفاً من الخامات الروسية وتعوض بالتالي شركات الطاقة الروسية عن خسارتها للسوق الأوروبية.

ويرى الخبير الهندي بمركز أوبزيرفر فاونديشن للأبحاث الاقتصادية في نيودلهي أنّ الهند ربما تتعرض لعقوبات غربية بسبب عدم إدانتها الغزو الروسي على أوكرانيا وخرقها العقوبات الغربية. وتحتمي الهند من العقوبات الغربية بمنظمة «بريكس» وهي منظمة فضفاضة لكنّها تضم 5 اقتصاديات كبرى، حيث تضم إلى جانب الصين وروسيا كلاً من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وعقدت المجموعة اجتماعاً يوم الخميس الماضي استبقت به اجتماع قمة السبع. ويبدو أنّ القوى لا ترغب في استعداء الهند التي تدخرها للمواجهة في المستقبل مع الصين، خصوصاً أن بريكس غير مؤثرة في صناعة السياسة العالمية منذ تكوينها في عام 2009.

في هذا الشأن، يقول نائب المدير العام بمعهد ويلسون الأميركي للدراسات في واشنطن: «سيكون من الخطأ تجاهل أخطار مجموعة بريكس بسبب حجمها الاقتصادي الكبير». وحسب معهد ويلسون فإنّ الحجم الاقتصادي لمجموعة بريكس يساوي 23 تريليون دولار، لكنّها غير فاعلة على الصعيد الدولي وتعد الهند ثاني أكبر اقتصاد في المجموعة بعد الصين، إذ يبلغ حجم اقتصادها نحو 3 تريليونات دولار. وعلى الرغم من أنّ الهند تعد من بين الدول الديمقراطية التي تعتمد النظام الرأسمالي في إدارة اقتصادها، إلا أن علاقاتها المتنامية مع روسيا تثير تساؤلات بين أعضاء مجموعة السبع، لدرجة أنّ بعض الدول ترددت في دعوتها لهذه القمة.

وتتخذ الهند حتى الآن موقفاً محايداً من الحرب الروسية على أوكرانيا، فهي ترفض إدانة روسيا وترفض كذلك تبني العقوبات الاقتصادية على روسيا، لكنّها في ذات الوقت ترغب في الحفاظ على علاقات ودية مع المعسكر الغربي خصوصاً واشنطن التي تدخرها لأيّ مواجهة محتملة مع الصين التي دخلت معها في حرب حدودية في عام 2020. كذلك تتخوف الهند من ارتدادات موقفها المحايد على تجارتها مع الولايات المتحدة وأوروبا واحتمال تعرض شركاتها للحظر الثانوي الأميركي بسبب خرقها العقوبات الغربية. في هذا الصدد، يقول الخبير الاستراتيجي بالمركز الأوروبي للعلاقات الخارجية فردريك غراير في تحليل إنّ «المسؤولين الأوروبيين غاضبون من موقف الهند المحايد من الغزو الروسي على أوكرانيا وعدم إدانتها الغزو». ويرى غراير في تحليله أن الهند ترغب في كسب الدول الغربية وروسيا معاً دون تكبد خسائر، وهو أمر ربما يستحيل تحقيقه في ظلّ الظروف الحالية التي نشأت بسبب الحرب الأوكرانية، إذ إنّ نتيجة هذه الحرب سيكون لها تأثير كبير على مستقبل النظام السياسي والمالي والاقتصادي العالمي القائم حالياً، وربما لن تسمح واشنطن للهند بالاستمرار في شراء الكميات الكبيرة من النفط الروسي الذي ارتفع بنحو 25 ضعفاً إلى قرابة مليون برميل يومياً مقارنة بمعدله في العام الماضي.

المستشار الألماني أولاف شولتز يستقبل قادة قمة السبع (Getty)

15 مليار دولار صادرات الذهب

قالت الحكومة البريطانية أمس الأحد إن قيمة صادرات الذهب الروسية بلغت 12,6 مليار جنيه إسترليني (15,45 مليار دولار) العام الماضي، وإن الأثرياء الروس يشترون السبائك موفرا تقليك الأثر المالي للعقوبات الغربية. وحسب بيانات مجلس الذهب العالمي، تعتبر روسيا ثاني أكبر منتج للذهب على مستوى العالم، حيث انتجت اكثر من 331 طنا العام الماضي، لكن وزارة المالية الروسية قالت انها انتجت 346,42 طنا من الذهب في 2021، بزيادة عن 2020 حيث وصل الانتاج إلى 340,17 طنا.

المصالح التجارية

لدى الهند مصالح تجارية ضخمة مع كل من أميركا وأوروبا مقارنة بعلاقاتها التجارية الضعيفة مع روسيا، إذ تعد أميركا الشريك التجاري الأول للهند. وحسب بيانات وزارة التجارة الهندية الصادرة في نهاية مايو/ أيار الماضي، فإنّ أميركا أصبحت أكبر شريك تجاري للهند في العام المالي 2021 ـ 2022، إذ بلغ حجم تجارتها 119,42 مليار دولار.

إضافة إلى ذلك، فهناك عاملان يدعمان مخاوف الهند من ردة الفعل الغربية على علاقاتها مع روسيا، وهما أنّ نيودلهي تدخر علاقاتها مع واشنطن لأية مواجهة محتملة مع بكين. ويوجد عداء شديد وتوتر عسكري بين الصين والهند وصل إلى حد الاشتباك العسكري في عام 2020.

أما العامل الثاني فهو أنّ الهند تطمع في الحصول على الاستثمارات والتقنية الأميركية، وتعد منطقة صناعية لاستضافة شركات التقنية الأميركية التي بدأت هجرة من الصين وتبحث عن مقار جديدة لها في آسيا. وتعد الهند من بين الدول المؤهلة لجذب شركات التقنية الأميركية المهاجرة من الصين، إذ لديها سوقاً ضخماً عدد المستهلكين فيها يقدر بأكثر من 1,4 مليار نسمة وطبقة وسطى نامية وقوى عاملة مدربة. وهذه الميزات تغري الشركات الأميركية بالهجرة إليها بدلاً من دول آسيوية أخرى. على صعيد علاقات التجارة مع أوروبا، فإن حجم التجارة بين الهند ودول الاتحاد الأوروبي يقدر بنحو 88,1 مليار يورو (حوالي 90 مليار دولار)، وفقاً لبيانات «يوروستات» التي تنشرها المفوضية الأوروبية. يضاف إلى ذلك أنّ حجم التجارة بين الهند وبريطانيا يقدر بنحو 50 مليار دولار. وبالتالي، فإنّ إجمالي حجم التجارة بين الهند والكتل الثلاث الرئيسية في تحالف القوى الغربية يقدر بنحو 259 مليار دولار، وذلك مقارنة بالمصالح التجارية الضيقة بين الهند وروسيا البالغة 8,1 مليارات دولار فقط في عام 2021، وفقاً لبيانات وزارة التجارة الهندية. وهذا الحجم لا يتجاوز نسبة 1,19 من إجمالي حجم التجارة الهندية المقدر بنحو تريليون دولار. ولذا يثار السؤال لماذا تغامر الهند باتخاذ موقف يغضب القوى الغربية في الحرب الروسية على أوكرانيا؟ للإجابة عن هذا السؤال، يرى الخبير الاستراتيجي بمركز العلاقات الخارجية غراير أنّ الهند ومنذ الحرب الباردة في الستينيات من القرن الماضي كانت تربطها علاقات قوية مع روسيا، وتعتمد عليها بدرجة رئيسية في التسليح، كما أنها كانت تعتبر محللين في موسكو مراكز بحثية أساسية لمقاومة الهيمنة الصينية في آسيا. وبالتالي فإن معظم بنيتها العسكرية تشكلت من السلاح الروسي، خاصة سلاح الجو الهندي ونظم الصواريخ «إس ـ 400». وفقاً لمحللين فإن هذه العلاقات جعل نيودلهي في موقف عسكري ضعيف جداً في حال خسرت روسيا، كما أنها تدرك أنّ التحول العسكري من روسيا إلى الأسلحة الأميركية سيأخذ وقتاً.

> حجم التجارة الهندية مع أميركا وأوروبا وبريطانيا يصل إلى 259 مليار دولار

أما على الصعيد الطاقة، فإنّ الهند من كبار الدول المستوردة للطاقة في وقت ترتفع فيه أسعار الخامات البترولية والغاز الطبيعي. وبالتالي فإن شركاتها تستفيد حالياً من مشتريات الخامات النفطية الروسية الرخيصة الباحثة عن أسواق لتعويض خسارة السوق الأوروبي، ولذا فهي تحصل على حسومات كبرى من الشركات الروسية، حيث تشير بيانات نشرتها شركة كيبلر الأميركية التي تراقب حركة الناقلات النفطية أن الشركات الهندية تحصل على حسومات تصل إلى 37 دولاراً لبرميل خام الأورال الروسي مقارنة بسعر خام برنت.

وتشجع الحكومة الهندية التي تعاني من انهيار سعر صرف الروبية مقابل الدولار الشركات على الاستفادة من هذه الحسومات وشراء أكبر كميات ممكنة من النفط الروسي.

تفاقم أزمة الوقود في سريلانكا

ارتفعت أسعار الوقود مجدداً في سريلانكا، أمس الأحد، ما يفاقم من معاناة السكان، بالتزامن مع وصول وفد أميركي لمناقشة سبل الحد من الأزمة الاقتصادية.

وأعلنت شركة سيلان بتروليوم الحكومية، زيادة أسعار الديزل المستخدم في وسائل النقل العام بنسبة 15 بالمائة، ليبلغ 460 روبية (1,28 دولار) للتر، والبنزين بنسبة 22 بالمائة إلى 550 روبية (1,53 يورو). وتأتي هذه الزيادة غداة إعلان وزير الطاقة كانشانا وجيسكيرا تعذر وصول شحنات عدة كانت متوقعة وإرجائها إلى أجل غير مسمى.

وأوضح وجيسكيرا، أن شحنات النفط التي كان من المقرر أن تصل الأسبوع الماضي لم تظهر، في حين أن الشحنات المقررة الأسبوع المقبل لن تصل لأسباب «مصرفية».

وتؤكد مصادر رسمية أن الكميات المتبقية في البلاد يمكن أن تغطي الاحتياجات لمدة يومين، لكن السلطات تحتفظ بها للخدمات الأساسية.

وتواجه سريلانكا أسوأ أزمة اقتصادية منذ حصولها على الاستقلال عام 1948، ولم تتمكن من تمويل استيراد المواد الأساسية، مثل الأغذية والأدوية والوقود منذ أواخر العام الماضي. ووصل وفد من وزارة الخزانة الأميركية والخارجية إلى البلاد «للنظر في أكثر السبل فعالية، كي تساعد الولايات المتحدة السريلانكيين المحتاجين»، على ما أوضحت السفارة الأميركية في كولومبو.

(فرانس برس)

صفوف الوقود تتزايد في كولومبو والبلاد لا تملك دولارات (Getty)

بنك التسويات يدعو إلى رفع أكبر للفائدة

مقر بنك التسويات الدولية في بازل بسويسرا (Getty)

بازل ـ **العربي الجديد**

دعا بنك التسويات الدولية الذي يراقب أداء البنوك المركزية العالمية، إلى رفع أسعار الفائدة «بسرعة وحسم»، للحيلولة دون تحول ارتفاع التضخم ووصوله إلى وضع أكثر تعقيداً. وقال المدير العام لبنك التسويات الدولية، أوغستين كارستينز، في جزء من التقرير الاقتصادي السنوي الذي صدر بعد الاجتماع أمس الأحد: «مفتاح الحل في يد البنوك المركزية، وهو التصرف بسرعة وحسم قبل أن يترسخ التضخم». وقال كارستينز، الرئيس السابق للبنك المركزي المكسيكي، إنّ التركيز كان على العمل في «الأرباع القادمة». ويعتقد بنك التسويات الدولية أن الهبوط الاقتصادي الناعم - حيث ترتفع أسعار الفائدة من دون التسبب في ركود - لا يزال ممكناً، لكنه يوافق على أنه وضع صعب. وقال كارستينز: «سيعتمد الكثير منها، على وجه التحديد، على مدى استمرار هذه الصدمات التضخمية»، مضيفاً أنّ كيفية استجابة الأسواق المالية ستكون حاسمة أيضاً. وقال: «إذا كان هذا التشديد قد يسبب خسائر فادحة، وتصحيحات ضخمة للأصول، ويؤدي إلى تقييد الاستهلاك والاستثمار والتوظيف، فسيكون هذا بالطبع سيناريو أكثر صعوبة». وعقد بنك التسويات الدولية (BIS) الذي يتخذ من سويسرا مقراً له اجتماعه السنوي لمناقشة الصعوبات الحالية التي تواجهها البنوك المركزية.

مطالب بحظر الغاز الروسي

لندن ـ **العربي الجديد**

تتجه مجموعة السبع التي بدأت قمتها أمس الأحد في ألمانيا إلى تشديد العقوبات المالية والاقتصادية على موسكو التي تواصل قواتها التوغل في أوكرانيا.

وقال أندريه يرماك مدير مكتب الرئيس الأوكراني أمس إن أحدث الضربات الصاروخية الروسية على كييف تؤكد أن العقوبات الدولية المفروضة على روسيا يجب أن تكون أكثر صرامة ويتعين أن تشمل حظراً يفرضه الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي. وحسب رويترز، قال يرماك إن «قمة الدول السبع يجب أن تتصدى للقصف الروسي لكييف». وذكر عبر تطبيق تيليغرام «يجب أن تكون العقوبات أكثر صرامة. فرض حظر على صادرات الذهب أمر جيد، لكننا في حاجة إلى فرض حظر على صادرات الغاز ضمن حزمة العقوبات الجديدة التي يستعد الاتحاد الأوروبي لفرضها».

وحسب فرانس برس، أعلنت الرئاسة الفرنسية يوم الأحد على هامش قمة مجموعة السبع في ألمانيا أن باريس تؤيد وضع «حدّ أقصى لأسعار» النفط على مستوى «الدول المنتجة»، بهدف كبح ارتفاع الأسعار الناجم عن الحرب في أوكرانيا.

وقال قصر الإليزيه إن باريس «لا تعارض في المبدأ» الاقتراح الأميركي وضع سقف للأسعار، لكن «ما سيكون أقوى بالنسبة إلينا هو أن نضع حدّاً أقصى لأسعار النفط القادم من كافة الدول المنتجة».

إلى ذلك، قال مصدر في الحكومة الألمانية، السبت، إن قادة الدول يجرون مناقشات «بناءة جداً» حول تحديد سقف محتمل لواردات النفط الروسية. وأضاف المسؤول «نمضي على طريق ممهد للتوصل إلى اتفاق».

وكانت للعقوبات على قطاع الطاقة الروسية ارتدادات سلبية على الاقتصادات الغربية حيث أدت إلى ارتفاع التضخم عالمياً، بينما كانت إيجابية على صعيد زيادة أرباح روسيا من الصادرات، حتى مع انخفاض الكميات.

وانطلقت أعمال القمة الأحد وتستمر حتى الثلاثاء المقبل في قصر الماو جنوبي ولاية بافاريا الألمانية وعلى ارتفاع 1000 متر بالقرب من الحدود مع النمسا، حيث سيناقش رؤساء دول وحكومات دول المجموعة المؤلفة من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وكندا وبريطانيا وإيطاليا كيفية التصدي للغزو الروسي لأوكرانيا، ومعالجة الخلل الذي أدى عدم فعالية العقوبات الغربية على روسيا وتشديدها أكثر. وكانت أولى الخطوات التي اتخذت يوم أمس الأحد هي حظر صادرات الذهب الروسي.

متظاهرون يدعون لوقف استيراد الطاقة الروسية (Getty)

رؤية

دوافع استيراد الصين والهند للنفط الروسي

عبد الحافظ الصاوي

مصالح متبادلة بين روسيا وكل من الصين والهند، في ما يتعلق بتصدير النفط الروسي إليهما. فروسيا تحرص على تصدير نفطها بشكل عام إلى البلدين، من أجل ألّا تزداد معاناتها في ظل حربها على أوكرانيا، التي سبّبت فرض عقوبات غربية، يصفها البعض بأنها وضعت روسيا في عزلة اقتصادية، باستثناء النفط والمنتجات الحيوية. وفي ظل هذه الأزمة العالمية، التي تعتبر روسيا أحد أهم أطرافها، تقدم روسيا نفطها إلى الصين والهند ودول أخرى، مؤيدة لموقفها، في ضوء ما يعرف باستراتيجية «النفط الرخيص». فكل من الصين وروسيا تحصلان على النفط الروسي بتخفيض يصل إلى 30% من الأسعار السائدة عالمياً.

وحسب البيانات، استقبلت الصين نفطاً روسياً في مايو 2022 بكميات 8,42 ملايين برميل، بزيادة 55% على أساس سنوي. كذلك استوردت الهند أيضاً نفطاً روسياً بنحو 819 ألف برميل يومياً، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة، مقارنة بـ 22,7 ألف برميل يومياً قبل حرب أوكرانيا. وسعى بعض الدول للاستفادة من ظروف العقوبات أو الحرب، في الحصول على مزايا سعرية لسلع مهمة على رأسها النفط، ليس بجديد، فقد اتبعت إيران ذات استراتيجية «النفط الرخيص» إبان مواجهتها للعقوبات الاقتصادية الغربية خلال فترات مختلفة. وإن كان الرئيس الأميركي السابق ترامب، قد أنهى هذه الميزة التي استفادت منها إيران في فترات سابقة، إذ أعطى فترة استثنائية لمدة 6 أشهر للدول المستفيدة من نفط إيران الرخيص، وبعدها أوقف كل صور تصدير النفط الإيراني باستثناء 300 ألف برميل يومياً، وإن كانت إيران قد أعلنت غير مرة أن صادراتها من النفط مستمرة عبر الأبواب الخلفية بكميات تزيد بكثير على الكمية المفروضة عليها.

ومن الأوهام التي قد يتصورها البعض، أن إقدام الصين والهند على استيراد النفط من روسيا، موقف داعم للموقف الروسي، أو أنه يأتي في إطار توافق أيديولوجي، أو تمثين لموقف روسيا في مواجهتها للإمبريالية العالمية في أوروبا وأميركا.

أو قد يتصور البعض أن هناك ترتيباً بين كل من الهند والصين من جهة، وروسيا من جهة أخرى، لإعادة رسم النظام العالمي الجديد متعدد الأطراف. والحقيقة أن الأمر ليس كذلك، فكل من البلدين تربطهما علاقات اقتصادية كبيرة مع أميركا، وفي حالة عرض أميركا أو أوروبا لأي ميزة اقتصادية أو سياسية عليهما، بشأن الملفات العالقة معهما، سنجد البلدين يتخليان عن استيراد النفط الروسي فوراً. وسيكون العامل الحاسم، هو فقط مقارنة ما تحصل عليه الصين والهند من مصالح اقتصادية وسياسية من طرفي النزاع. فالواقع المعيش يعكس أن لغة المصالح هي اللغة السائدة، التي تعرفها العلاقات الدولية بامتياز، فالمقولة المشهورة تعبّر عن ذلك بوضوح: «لا يوجد أصدقاء دائمون، ولا أعداء دائمون، ولكن توجد مصالح دائمة».

وتعتبر كل من الصين والهند من أكبر مستوردي المواد الأولية على مستوى العالم، ومن بين تلك المواد الأولية، تأتي سلعة النفط الاستراتيجية. وحصولهما على النفط الروسي بنسبة تخفيض تصل إلى 30%، يعطي اقتصاديهما فرصة جيدة، لتخفيض سعر الطاقة، وبالتالي العمل على تهدئة معدلات التضخم.

ويساهم حصول الصين والهند على النفط الروسي الرخيص، في تمكينهما من بناء مخزونات استراتيجية، وبخاصة أن حالة الضبابية ما زالت مسيطرة بشأن مستقبل التعافي للاقتصاد العالمي، ووجود مخزونات مرتفعة من النفط لدى كل من الصين والهند، يمكنهما من إدارة أفضل لشؤونهما الاقتصادية المحلية، ويجنبهما تقلبات السوق الدولية، ومواجهة إمكانية استخدام ورقة الطاقة ضدهما من قبل أي طرف منتقبلاً.

على صعيد الهند، هناك ملاحظة مهمة، وهي أن الدولة تحقق مكاسب كبيرة من استيرادها للنفط الخام من روسيا، منها: أنها تحصل على حسم يصل إلى 30% من الأسعار السائدة في السوق الدولية، والثاني أن الهند تقوم بعمليات تكرير للنفط الخام الروسي، ثم تصدّره إلى الخارج، كمشتقات نفطية، وبالتالي تحقق مكاسب هائلة، وهي تصدّر تلك المشتقات إلى عدة دول، على رأسها أميركا. ولا تخفي الهند ممارستها وموقفها تجاه استيراد النفط الروسي، حيث صرحت نيرمالا سيتارامان، وزيرة المالية الهندية، بأن مصلحة بلادها وأمن الطاقة الخاص بها «في مقدمة أي اعتبارات»، كذلك صرح مسؤولون آخرون بأن وقف استيراد الهند للنفط الروسي يضر بمصالح مواطنيهم.

ولا يخفى على أميركا السلوك الصيني والهندي، فهو أمر معلن، وتجري تسويات مالية بشأنه في إطار ما أعلن من قبل روسيا من جهة وكل من الصين والهند، بأن هناك خطوات كبيرة اتخذت بشأن تسوية التعاملات المالية والتجارية بينهم، في إطار العملات المحلية. وبلا شك، إن الدافع الأكبر إلى عدم اتخاذ أميركا لقرار وقف استيراد النفط الروسي، الأزمة العالمية التي تمر بها سوق الطاقة، وكذلك حاجة كل من أوروبا وأميركا لاستيراد النفط بشكل كبير. وكل من أميركا وروسيا تسعى بشكل كبير لتهدئة الأسعار الدولية في سوق النفط. واتخاذ قرار بوقف استيراد النفط الروسي، من شأنه أن يؤجج أسعار السوق الدولية للنفط، وهو ما يجعل من أزمة التضخم كارثة على الصعيد العالمي، لذلك تسعى أميركا بشكل كبير للعمل على توفير مصادر أخرى تساعد على زيادة المعروض من النفط، وبالتالي انخفاض أسعاره، وجولة جو بايدن المنتظرة للشرق الأوسط تأتي في هذا الإطار.

وفي الوقت الذي تسعى فيه كل من الصين والهند لتحقيق مصالحها من استيراد النفط الروسي الرخيص، هناك حرص روسي كذلك على الاستمرار في تلك العلاقة، بل وتوسعة دائرة المستفيدين منها، لمواجهة الحصار الأميركي الأوروبي. فسعي روسيا للعمل وفق إيجاد شبكة مصالح مع أكبر عدد ممكن من الدول على الصعيد السياسي والاقتصادي، يمكنها من صمودها في المعركة من جانب، ومن جانب آخر يجعلها تخرج من الأزمة بأقل خسائر ممكنة. فاتباع روسيا لسياسة أو استراتيجية «النفط الرخيص»، وإن كانت تقلل من مكاسبها، في ظل الأسعار المرتفعة للنفط في السوق الدولية، إلا أنه يمكنها من عدم الوقوع في الخيار البديل، وهو تراجع صادراتها النفطية، التي تعتبر الآن شريان الحياة للاقتصاد الروسي. كذلك إن استمرار العلاقة عبر توسيع النفط، قد تمكن روسيا من اتباع سياسة الصفقات المتكافئة، بمعنى أن تحصل روسيا على سلع وخدمات تنقصها، من أسواق الدول المستفيدة من استراتيجية «النفط الرخيص».